القضاء المتخصص ودورة في تطوير النظام القضائي

مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق

د. نجلاء توفيق نجيب فليح
أستاذ قانون المرافعات المشارك
E-mail: n.flayyih@ajman.ac.ae

القضاء المتخصص ودورة في تطوير النظام القضائي

د. نجلاء توفيق نجيب فليح
أستاذ قانون المرافعات المشارك
جامعة عجمان/الإمارات العربية المتحدة

الملخص

يأتي هذا البحث لكي يؤكد أهمية القضاء المتخصص، كما يعرض تجارب عدد من الدول في هذا المجال. ويتبنى هذا البحث نظرة مستقبلية من أجل مواكبة العمل القضائي للمتغيرات في كافة حقول المعرفة، ويؤكد على أهمية التخصص القضائي في الحقول المرتبطة بتقنية المعلومات والجرائم الإلكترونية والمنازعات في مجال عقود العمل والتجارة الداخلية والدولية، ولاسيما ما تعلق منها بعقود الاستثمار التي تحتاج في حسمها الى تخصص دقيق وإلى اختصار الإجراءات لارتباطها بخطط التنمية الوطنية. كما ترتبط أهمية القضاء المتخصص في البت في القضايا الصعبة والمعقدة والتي تحتاج الى تخصصات معينة وحرفية من القاضي في جانب من جوانب الحياة؛ ذلك أن تنظيم التقاضي من شأنه بناء مجتمعات مستقرة من شأنها توفير بيئة مناسبة للتنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع. وتم عرض موضوع القضاء المتخصص ودوره في تطوير العمل القضائي في مبحثين خصص الأول لبيان مفهوم القضاء المتخصص وحجج مؤيديه وحجج معارضيه، أما المبحث الثاني فخصص لبحث تطبيقات القضاء المتخصص. وتوصل البحث الى عدد من التوصيات أهمها أنه من الضروري عند تبنى تجربة القضاء المتخصص توفير بيئة خاصة تضمن له النجاح بإيجاد تشريعات تسمح بإنشاء هذا القضاء وتحدد نطاق عمله وتدعم استقلاليته وتوفر له قضاة أكفاء عن طريق التدريب والتأهيل العالي.

الكلمات الدالة: التخصص القضائي، بطء التقاضي، المحاكم التجارية المتخصصة، محكمة العنف الأسري.

Specialized Judiciary and its Role in the Development of the Judicial System

Dr. Najlaa Tawfeeq Najeeb Flayyih
Associate Professor
Ajman University - UAE

Abstract

This research comes to emphasize the importance of specialized judiciary, and presents the experiences of a number of countries in this field.

This study adopts a future perspective in order to keep pace with the judicial work of variables in all fields of knowledge related to information technology and cybercrimes labor dispute and international trade. Especially those related to investment contracts that need to be resolved by expert and specialized judges, within quick procedures, that that they linked to national development plans. We discussed the topic of specialized judiciary and its role in the development of judicial work in two parts, the first part is devoted to the concept of specialized judiciary and its configurations the pros and cons, and the second part is devoted to the study of specialized judiciary applications. The study is concluded with a number of recommendations, the most important of which is that when adopting the experience of the specialized judiciary. It is necessary to provide a special environment to ensure success by creating legislation that allows for the establishment of this judiciary, supports its independence and provide it with highly qualified judges through training and higher qualification

Keywords: Specialized Courts, Slow litigation, specialized commercial courts, Domestic Violence Court.

المقدمة

يأتي هذا البحث ليؤكد على أهمية القضاء المتخصص، ويعرض تجارب عدد من الدول في هذا المجال. فقد لعب التخصص بعامة، دوراً مهماً في تطور البشرية في مختلف مناحي الحياة، وارتبط بعصر التنوير والنهضة العلمية، خلال القرون الثلاثة المنصرمة، غير أن تأثيره في العمل القضائي جاء متأخراً بسبب الجدل الذي مازال قائماً بين أنصار التخصص القضائي ومعارضيه، بل إن التخصص القضائي مازال ميداناً تتباين حوله الآراء والتوصيات التي تصدر عن الدراسات المختلفة في دول متعددة.

ويتبنى البحث نظرة مستقبلية من أجل مواكبة العمل القضائي للمتغيرات في كافة حقول المعرفة، مبنية على إدراك واضح لحقيقة أنه لا يمكن لأي نظام، وفي أي حقل من حقول، أن ينمو ويتطور إذا لم يراع التطورات العلمية والتقنية. ويؤكد على أهمية التخصص القضائي في الحقول المرتبطة بتقنية المعلومات والجرائم الإلكترونية والمنازعات في مجال عقود العمل والعنف الاسري والتجارة الداخلية والدولية، ولاسيما ما تعلق منها بعقود الاستثمار التي تحتاج في حسمها الى خبرة عميقة وتخصص دقيق في حقول معينة، وإلى اختصار في الإجراءات وسرعة في الحسم لارتباطها بخطط التنمية الوطنية. كما ترتبط أهمية القضاء المتخصص في البت بالقضايا الصعبة والمعقدة والتي تحتاج الى تخصصات معينة وحرفية عالية من القاضي في نوع معين من النزاعات، فضلاً عن أن القضاء المتخصص يوفر الجهد والوقت ويقلل الأخطاء ويخفف الأعباء عن محاكم الاستئناف ومحاكم النقض (التمييز)؛ وبالنتيجة فإن ترشيد وتحسين تنظيم التقاضي من شأنه بناء مجتمعات مستقرة توفر بيئة مناسبة للتنمية المستدامة، تساعد على تحقيق العدالة للجميع.

وتتأسس مشكلة البحث حول مدى ضرورة القضاء المتخصص، وما مدى قوة حجج معارضي التخصص القضائي، وهل أن تلك الحجج تستند الى أسس سليمة؟ ويتوصل البحث الى فرضيات تقوم على أهمية وضرورة القضاء المتخصص وانه أداة مهمة للتنمية، كما تدحض هذه الفرضيات راي المعارضين للتخصص القضائي.

ويهدف البحث إلى إخضاع نظام القضاء المتخصص للتحليل النقدي، ذلك أن هناك أسباباً عديدة وتجارب تدعو إلى توخي الحذر في إنشاء القضاء المتخصص، بقدر ما هناك أسباب أخرى تدعو إلى التفاؤل بإنشائه. فالقضاء المتخصص، وعند عدم مراعاة متطلبات انشائه، يكون أحيانا كالدواء الوهمي ليس له قيمة علاجية. وسنتولى عرض موضوع القضاء المتخصص ودوره في تطوير العمل القضائي في مبحثين، يخصص الأول لبيان مفهوم القضاء المتخصص، أما المبحث الثاني فيخصص لبحث تطبيقات القضاء المتخصص.

المبحث الأول

مفهوم القضاء المتخصص

تركز الاهتمام على القضاء المتخصص بعد زيادة المنازعات وتنوعها، وتشعب القوانين وتفرعها وما أحاط بها من تعقيدات الأمر الذي حمل كثيرا من الدول على تبني نظام القضاء المتخصص. كما أن دور القضاء المتخصص في تشجيع الاستثمار وتنمية الاقتصاد احتل جانباً من الموضوعات التي نوقشت من قِبَلِ خبراء في البنك الدولي والمؤتمرات الدولية ذات العلاقة. وبغية تسليط الضوء على مفهوم القضاء المتخصص سنقسم هذا المبحث الى مطلبين، نبحث في الأول تعريف القضاء المتخصص وتمييزه عن غيره من النظم ومتطلباته، ثم نعرض مزايا القضاء المتخصص وعيوبه في المطلب الثاني.

المطلب الأول

تعريف القضاء المتخصص وتمييزه عن النظم الأخرى ومتطلباته

سنتولى في هذا المطلب تعريف القضاء المتخصص وذلك في الفرع الأول، ثم نقارن بين القضاء المتخصص وغيره من النظم التي قد تتداخل معه في الفرع الثاني، في حين ينصب الفرع الثالث على عرض المتطلبات التي يتعين مراعاتها من أجل تفعيل تجربة القضاء المتخصص وإنجاحها.

الفرع الأول

تعريف القضاء المتخصص

إن عدنا إلى المعنى اللغوي للقضاء المتخصص وجدنا أن التخصص يعني لغة « خصّه بالشيء يخُصّه خَصّاً وخُصوصاً ... واخْتصّه أَفْرَدَه به دون غيره ويقال اخْتصّ فلانٌ بالأَمر وتخصّصَ له إذا انفرد وخَصّ غيرَه «[1]. أما اصطلاحاً فقد تعددت التعاريف التي انصبت على القضاء المتخصص والمحاكم المتخصصة. فعرف البعض المحاكم المتخصصة بأنها « محاكم تختص بنظر نوع معين من المنازعات على نحو ينقطع القضاة القائمين عليها بالنظر لهذا النوع من القضايا مما يؤدي إلى اكتسابهم خبرة ومهارة كافية من أجل تحقيق عدالة سريعة ودقيقة»[2]، في حين عرفها آخرون بأنها « محاكم ذات اختصاص قضائي محدود أو حصري في مجال قانوني يرأسها قاضي له خبرة في هذا المجال»[3]. وعرفت أيضاً بأنها « هيئة قضائية تنشأ بقانون أو بناء على قانون، بدرجة محكمة

١. جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط ٣، ١٤١٤ ه، جذر (خصص).

٢. أحمد ماهر زغلول، قواعد المرافعات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٩٢.

3. Aria Freiberg, Specialized Courts and Sentencing, Paper presented at the Probation and Community Corrections: Making the Community Safer Conference convened by the Australian Institute of Criminology and the Probation and Community Corrections Officers' Association Inc. and held in Perth, 23-24 September 2002, p.2. Available at: https://iipi.org/wp-content/uploads/2012/05/Study-on-

ابتدائية. وهي تدخل في إطار تشكيلات المحاكم العادية، ويقتصر نطاق ولايتها القضائية على نوع أو أنواع معينة ومحددة من القضايا والمنازعات، والتي غالباً ما تكون ذات طبيعة فنية تقنية»[٤]. كما عرفت بأنها « وصف مناسب لمحكمة ذات اختصاص قضائي تقتصر على الاستماع والفصل في المنازعات المحصورة في جانب محدد من القانون أو مجال محدود من النشاط البشري»[٥].

وبدورنا يمكننا تعريف القضاء المتخصص بأنه: تشكيل من تشكيلات المحاكم يناط به على وجه دائم النظر في نوع معين من المنازعات، ويدار بواسطة قضاة تلقوا تدريباً خاصاً ويمتلكون كفاءة وخبرة عالية في التعامل مع المنازعات التي تدخل في اختصاص هذه المحاكم.

وتختلف تشكيلات القضاء المتخصص من دولة إلى أخرى، فقد يتشكل من محاكم متخصصة مستقلة أو يأخذ شكل دوائر متخصصة في محكمة موجودة أصلاً[٦]. وقد تتشكل المحاكم المتخصصة برئاسة قاضي مع مساعدين من الخبراء، كما هو الحال في بعض تشكيلات محاكم الأحداث إذ تشكل من قاضي وعضوية باحث اجتماعي ومتخصص في علم النفس، ففي فرنسا تتشكل محكمة الأحداث برئاسة قاضي يكون على دراية بأمور الأحداث يعاونه مساعدان متخصصان من غير القضاة يكون دورهم م تقديم المشورة، وذلك قبل أن تصدر المحكمة حكمها[٧]. وكذلك الامر في المحاكم الجمركية حيث تشكل في بعض الدول من قاضي يساعده اثنان من كبار موظفي الجمارك[٨]، وتتشكل محاكم العمل في بعض الدول برئاسة قاضي وعضوية ممثل عن أصحاب العمل وممثل عن نقابات العمال[٩]. وتأخذ دولة الإمارات العربية المتحدة بنظام تشكيل محاكم متخصصة ومنها المحاكم العمالية والتي تتشكل من قاضي وخبيرين[١٠]، وفي جميع الأحوال يتعين لتحقيق العدالة المنشودة أن يقترن تخصيص المحاكم بتخصص القضاة العاملين في حقل معين وإكسابهم الخبرة

Specialized-IPR-Courts.pdf .(2/1/2019)

٤. عبد الوهاب عبدول، المحاكم المتخصصة كوسيلة للارتقاء والعدالة، نموذج المحاكم الاتحادية المتخصصة في الامارات العربية المتحدة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم، العليا والتمييز والنقض والتعقيب في الدول العربية، المنعقد في الفترة من ٢٤-٢٦ سبتمبر، ٢٠١٣، ص٨.

5. Michael Moore, The Role of Specialist Courts - an Australian Perspective, 2001, p.1. Available at: http://classic.austlii.edu.au/au/journals/FedJSchol/2001/11.html.(2/1/2019)

٦. كما هو الحال في دولة الامارات العربية المتحدة حيث توجد إلى جانب المحكمة التجارية المختصة التي أنشئت في مايو ٢٠٠٨ عدد من الدوائر القضائية. ينظر: النظام القضائي في دائرة القضاء، متوفر على الموقع الآتي: https://www.adjd.gov.ae/AR/Pages/LegalSystem.aspx. (٢٠١٩/١/١٠)

7. Ministère de la Justice, Tribunal pour enfants. Available at: http://www.justice.gouv.fr/organisation-de-la-justice-10031/lordre-judiciaire-10033/tribunal-pour-enfants-19650.html. (10/1/2019).

٨. كما هو الحال في تشكيل محاكم الجمارك الفلسطينية وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم (٢١٥) لسنة ٢٠١٠.

9. Bert Essenberg, Labour courts in Europe, International Institute for Labour Studies Geneva, 1986, P.7.

١٠. فقد نصت المادة (٣٠) مكرر من المرسوم رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢.

والتدريب اللازم في ذلك الحقل[١١].

الفرع الثاني

التمييز بين القضاء المتخصص ونظام تخصيص القضاء

تأخذ معظم التشريعات بنظام تخصيص القضاء والذي يعني، بشكل عام، تقييد صلاحية القاضي من حيث الزمان أو المكان أو الأشخاص أو الخصومات. وقد عرفت الشريعة الإسلامية نظام تخصيص القضاء فكان لولي الأمر أن يمنع قضاته من سماع بعض الدعاوى أو أن يقيد سماع الدعوى بما يراه من القيود تبعاً لأحوال الزمان وحاجة الناس وصيانة الحقوق من العبث والضياع[١٢]. وقد أخذت مجلة الاحكام العدلية بمبدأ تخصيص القضاء في المادة (١٨٠١) التي نصت على أن " القضاء يتقيد ويتخصص بالزمان أو المكان واستثناء بعض الخصومات ...". ويظهر الاختلاف بين القضاء المتخصص وتخصيص القضاء باختلاف الهدف المرجو من كل منهما، فالهدف من نظام تخصيص القضاء هو تقييد صلاحية القاضي وسلطته بحدود معلومة، أما الهدف من نظام القضاء المتخصص فهو إيجاد قاض كفء ومتخصص بذات الدعاوى والمنازعات التي سيتولى النظر فيها وحسمها وأن يتفرغ كلياً لهذه المهمة. فمعيار كفاءة القاضي في القضاء المتخصص وإعداده المسبق للعمل في فرع من فروع القانون، هو المعيار المعول عليه للتمييز بين القضاء المتخصص وتخصيص القضاء.

لهذا نجد أن الكثير من الكتاب شكك في وصف المحاكم الاقتصادية في مصر التي أنشأت بموجب القانون رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٠٨، بأنها محاكم متخصصة بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ لا يكفي في رأيهم لتحقق وصف المحاكم بالمتخصصة، تخصص هذه المحاكم فقط؛ بل يتعين أن يكمل ذلك تخصص القضاة العاملين فيها وإعدادهم وتأهيلهم؛ ولهذا أطلقوا على هذه المحاكم تسمية محاكم مخصصة، وهي تسمية تعطي المعنى نفسه الذي تعطيه تسمية تخصيص القضاء[١٣]. والمعيار ذاته ينطبق عندما يجري تقسيم المحكمة الى دوائر بأن تتولى كل دائرة النظر في نوع معين من المنازعات، فإن كان القاضي الذي يتولى دائرة من هذه الدوائر متخصصاً في موضوع المنازعات التي تنظرها المحكمة وحاصلا على مؤهلات خاصة ومتفرغ للعمل بذات التخصص، فإننا نكون إزاء قضاء متخصص، اما إذا لم يكن للقاضي تأهيل خاص في الحقل الذي يمارس

---

١١. سحر عبد الستار إمام يوسف، محاكم التجارة في القانون الفرنسي، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ع٢، ٢٠١٠، ص ٧٧٠.

١٢. ن. ج. كولسون، في تاريخ التشريع الإسلامي، ترجمة وتعليق محمد أحمد سراج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٢، ص ٢٣١هامش ٢٤.

١٣.مصطفى المتولي قنديل، التخصص والتكامل وفقاً لقانون المحاكم الاقتصادية، نحو مفهوم جديد لبعض مبادئ التقاضي، مجلة الأمن والقانون، المجلد ٢٠، ع ٢، أكاديمية شرطة دبي، ٢٠١٢، بند ٢٠ ص ١٦٠، بند ٢٤ ص ١٦٧.

عمله فيه فلا نكون إزاء قضاء متخصص ؛ بل إزاء توزيع للأعمال وتنظيم داخلي لعمل المحكمة[١٤].

الفرع الثالث

التمييز بين القضاء المتخصص والقضاء الاستثنائي والقضاء الخاص

يتجه البعض إلى اعتبار أن القضاء الاستثنائي والقضاء الخاص مصطلحان مترادفان[١٥] ويشيرون بذلك إلى محاكم تنشأ لفترات مؤقتة للفصل في قضايا أو جرائم معينة أو لفئات محددة من الأشخاص أو لفترة زمنية محددة تنتهي بعدها ولايتها، ولا تلتزم هذه المحاكم بتوفير ضمانات المحاكمة العادلة للمتهم ولا منحه حق الطعن بالأحكام التي تصدر ضده . في حين يميز آخرون بين المحاكم الاستثنائية والمحاكم الخاصة، على أساس ان المحاكم الاستثنائية لا تنشأ بالأداة التشريعية التي تنشأ بها محاكم القانون العام، وأنها تختص بنظر جرائم من نوع معين، أو محاكمة فئة خاصة من المتهمين، وتشكل غالباً من افراد من غير القضاة كأن يكونوا سياسيين أو عسكريين، و كثيراً ما تهدر هذه المحاكم ضمانات المحاكمة العادلة. في حين يقتصر وصف المحاكم الخاصة، على وفق رأيهم، على المحاكم التي تشكل في أوقات الأزمات والطوارئ ويحاكم المتهمون أمامها دون إخلال بضمانات المحاكمة العادلة، وتنتهي صلاحيتها بانتهاء الظرف الذي شكلت من أجله[١٦]. لكن يبدو أن الصورة والفرق أبعد مما يذهب اليه هذا الرأي، وأن مفهوم المحاكم الخاصة مفهوم مرن وغير منضبط فلهذه المحاكم صور متعددة، تختلف باختلاف الغاية من انشائها، وما إذا كان تشكيلها ضمن القضاء العادي لتختص بدعاوى معينة، أم أنها تشكل خارج نطاق القضاء العادي وبقوانين خاصة؟ وهل انها تطبق القوانين الإجرائية التي يطبقها القضاء العادي؟ أم ان لها قواعد إجرائية خاصة؟ ففي الأردن مثلا نص الدستور الأردني الصادر في ٨ / يناير / ١٩٥٢، على تشكيل محاكم خاصة دائميه الى جانب القضاء النظامي، وهذه المحاكم تقترب من القضاء المتخصص إذا تحقق في قضاتها شرط الكفاءة والتخصص والتدريب المسبق.

ولا ينكر أن القضاء الاستثنائي والخاص يمكن أن يقتربا من حدود القضاء المتخصص في مسألة واحدة، وهي أنّهما ينظران في قضايا محددة وفي نوع معين من الدعاوى، ولكن الفكرة الأساسية للقضاء المتخصص تختلف جوهريا عن الغاية من القضاء الاستثنائي والخاص، وإن هناك فروقاً عديدة بين الإثنين يمكن أن نجملها بالآتي:

---

١٤. يشترط الدكتور مصطفى المتولي قنديل اضافة الى ذلك ان تختلف المحكمة في تشكيلتها أو درجتها عن المحكمة العادية وأن تنفرد بإجراءات خاصة للتقاضي، وبطرق خاصة للطعن (مرجع سابق، بند ١٩، ص ١٦٠).

١٥. عبد الله سعيد فهد الدوا، المحاكم الخاصة والاستثنائية وأثرها على حقوق المتهم، دراسة اقتصادية مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢، ص ٩٠ هامش ١.

١٦ينظر محمد عيد محمد الغريب، القضاء الجنائي المتخصص وفكرة انشاء المحاكم الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، ع ٤٠ لسنة ٢٠٠٦، ص ٧ وما بعدها.

أولاً: إن القضاء الاستثنائي والقضاء الخاص، في بعض صوره، غالباً ما يحملان طابع التوقيت لمعالجة قضايا ناجمة عن أزمات وقتية تحتاج الى تدخل قضائي عاجل، كما في حالات المحاكم التي تشكل بشكل عاجل في أوقات الازمات السياسية الحادة، في حين أن القضاء التخصصي يحمل طابع الديمومة والاستمرار.

ثانياً: لا يفترض في القاضي في المحاكم الاستثنائية والخاصة، في بعض صورها، التخصص ولا الكفاءة والخبرة؛ بل على العكس يمكن أن تشكل المحاكم الاستثنائية من أشخاص من غير القضاة المحترفين، كما هو الحال في المحاكم العرفية، وكل ما يناط بهم هو النظر في قضايا معينة أو النظر بقضايا فئات معينة، على عكس القاضي في القضاء المتخصص الذي يتعين أن يملك الخبرة والمؤهلات الدقيقة والكفاءة والتعمق، ولعل هذا الفرق هو من أهم الفروق المميزة للقضاء المتخصص عن القضاء الاستثنائي والخاص، إذ يتعين لتحقيق الهدف المقصود من القضاء المتخصص ألا يقتصر الأمر على مجرد تخصيص المحكمة بقضايا معينة دون أن يقترن ذلك بتخصص القضاة أنفسهم، بحيث يتخصص القاضي في مجال معين ويخصص له وقته وجهده.

ثالثاً: إن القضاء المتخصص يدخل في صلب النظام القضائي على وفق كثير من الدساتير، في حين أن القضاء الاستثنائي أو الخاص يشكلان بموجب قوانين خاصة. وان القضاء الأخير وخصوصا الاستثنائي لا يخضع في الغالب لطرق الطعن، وهو ما دعا المدافعين عن حقوق الانسان الى الغائه[١٧].

الفرع الرابع

متطلبات تفعيل القضاء المتخصص

يشير بعض الكتاب[١٨] إلى أن تشكيل القضاء المتخصص له متطلبات، ويتوجب مراعاة بعض الاعتبارات لكي نضمن الوصول إلى قضاء متخصص ناجح وفعال. وهذه الاعتبارات يمكن تلخيصها بالآتي:

أولاً: لابد قبل الشروع في تشكيل المحاكم المتخصصة من توفير الأساس التشريعي الموائم الذي يحدد اختصاص وولاية وصلاحيات المحكمة ويضمن استقلالها[١٩] .

١٧. نص الإعلان العربي لاستقلال القضاء المنعقد في عمان في عام ١٩٨٥على أن إنشاء المحاكم الاستثنائية والخاصة محظور.

18. Edward Cazalet, "Specialised Courts: Are They a 'Quick Fix' or a Long-Term Improvement in the Quality of Justice?" (Washington, DC: World Bank, 2001), p 9. Available at: https://www.inprol.org/resource/10136/specialized-courts-are-they-a-quick-fix-or-a-long-term-improvement-in-the-quality-of. (2/1/2019)

مع الإشارة الى ان بعض هذه المعايير والاعتبارات أشار اليها الخبير كازليت خاصة بالنظام القانوني الإنكليزي، الا اننا وجدنا انه يمكن الإفادة منها في ظل أي نظام قانوني آخر، الامر الذي دفعنا ان نضيف اليها معايير اضافية وردت في مراجع أخرى.

19. Ministry of Justice, "Tribunals Guidelines: choosing the right decision- making body equipping

ثانياً: يتعين أن تكون القضايا التي يراد تشكيل القضاء المتخصص للنظر فيها من القضايا المستمرة وطويلة الأمد، وليس من المنازعات الوقتية والطارئة والتي تنتهي بعد حين[٢٠]. وإلا وجد القاضي نفسه بعد حين دون عمل.

ثالثاً: يتعين دعم فعالية عمل القضاء التخصصي بشبكة من القوانين التي تسهل إجراءات التقاضي وطرق الاثبات في القضايا المعروضة عليه، بما يضمن سرعة حسم هذه القضايا وتبسيط إجراءات نظرها[٢١]، فلا جدوى من إنشاء قضاء متخصص إذا كان سيطبق القواعد الإجرائية ذاتها المطبقة أمام المحاكم العادية، فتأخر حسم القضايا المتعلقة بمنازعات الاستثمار مثلاً قد يتسبب في عرقلة النمو الاقتصادي[٢٢] وعرقلة انسيابية رؤوس الأموال الأجنبية ويضعف حماسة المستثمرين.

رابعاً: لابد قبل البدء بتشكيل القضاء المتخصص دراسة التجارب السابقة ومدى نجاحها والإفادة من تلك التجارب، وما رافق انشاء القضاء المتخصص من سلبيات، وما إذا كان بالإمكان تجنب السلبيات قبل البدء بتشكيل القضاء المتخصص. فعلى سبيل المثال عندما أعربت الحكومة البريطانية عن نيتها في إنشاء نظام قضائي متخصص لمعالجة الجرائم المرتبطة بالمخدرات والتي تعدها الحكومة البريطانية حالة خاصة. وكانت نية الحكومة ليس فقط معاقبة الجناة عن هذه الجرائم؛ بل معرفة سبب ارتكابهم للجرائم عندما يكونون تحت تأثير المخدرات الأمر الذي يستدعي إحالة هذه الجرائم إلى محاكم المخدرات المتخصصة فيها، حيث سيكون لدى القضاة خبرة في التعامل مع مثل هذه الجرائم، وقد جرى دراسة التجارب السابقة لإعمال المحاكم المتخصصة ووجد ان فكرة انشاء محاكم متخصصة لمعالجة الجرائم المتصلة بالمخدرات هي فكرة صائبة[٢٣]. في حين أن تجربة جنوب أفريقيا اظهرت أن محاكمها المتخصصة في الملكية الفكرية لم يكن هناك مبرر لوجودها وأن القضاء العام كان، بوجه عام، قادرا على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بطريقة متزنة وفعالة[٢٤]. سادساً: إجراء مسح لمعرفة ما إذا كانت تواجه المحاكم العامة تراكمات في الدعاوى في نوع معين من المنازعات، وماهي أسباب تأخر حس احصائي مها وماهي أضرار

---

tribunals to operate effectively", (New Zealand: 2015), P.15. Available at: http://www.justice.govt.nz/assets/Documents/Publications/tribunal-guidelines-201511.pdf .; Edward Cazalet, op.cit., P5.(13/1/2019)

20. Edward Cazalet, op.cit., P10.

21. Heike Gramckow and Barry Walsh, Developing Specialized Court Services International Experiences and Lessons Learned, Working Paper, The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, 2013, P.11, P19. Available at: http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/688441468335989050/pdf/819460WP0Devel00Box379851B00PUBLIC0.pdf.(13/1/2019).

٢٢. محمد عيد محمد الغريب، مرجع سابق، ص ٦.

23. Edward Cazalet, op.cit., p9.

٢٤. اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الدورة ١١، جنيف، من ٥-٧ سبتمبر ٢٠١٦، ص ١٤.

وتكاليف هذا التأخير على القضاء والحكومة والمتقاضين[٢٥]؟ وهل بالإمكان معالجة التراكمات ضمن القضاء العام عن طريق إصلاح جوانب الخلل فيه، أم يتعين انشاء قضاء متخصص للنظر بذلك النوع من المنازعات. وفي الوقت ذاته يتعين دراسة المخاطر من تشكيل القضاء المتخصص؟ وهل سيؤدي ذلك الى سرعة حسم الدعاوى أم سيؤدي الى تأخير حسم الدعاوى؟

سابعاً: دراسة احتياجات المجتمع، ولا سيما المتعلقة بالمنازعات الاقتصادية أو تلك المتعلقة بالاستثمار والتي يتسبب تأخير حسمها الأضرار بالاقتصاد الوطني أو بالمجتمع؛ لمعرفة ما إذا كان هناك جانب منها يقتضي معالجته، وهل يمكن أن يسهم إنشاء قضاء متخصص في معالجة تلك الاختلالات.

تاسعاً: يجب قبل الشروع بتشكيل المحاكم المتخصصة تهيئة الكوادر القضائية التي ستتولى شؤون هذه المحكمة وذلك بتدريبهم تدريباً عالياً في الحقل الذين سيتولون النظر في المنازعات المتعلقة به، أو الاستعانة بحملة الشهادات العالية في الفروع التي يحتاج اليها القضاء المتخصص، فلا يكفي أن يترك الأمر للقاضي لطلب الخبرة الفنية من الخبراء في الحقل الذي تدور حوله الدعوى؛ بل يتعين أن يكون لدى القاضي نفسه، قدر متميز من المعلومات يمكنه من تقدير راي الخبراء أو اللجان، وإلا انتهى الأمر من الناحية الفعلية "إلى نسبة هذه الأعمال الى لجان الخبراء لا إلى القضاء[٢٦]". فإذا لم يمتلك القاضي الخبرة الكافية التي تمكنه من فهم وتقدير ووزن رأي الخبير؛ فإن الحكم سيكون من صنع الخبير وليس من اجتهاد القاضي ونتاج أفكاره.

المطلب الثاني

مزايا القضاء التخصصي وعيوبه

للقضاء المتخصص مزايا أثبتتها الدراسات والتجارب في العديد من الدول، ومع هذا فهناك من يظن بأن للقضاء المتخصص عيوب، ولا يقف الأمر عند ذلك؛ بل يشكك أو يقلل من مزاياه، وسنتولى في الفرع الأول عرض مزايا القضاء المتخصص، ونخصص الفرع الثاني لما اعتبر عيوباً او نقائص للقضاء المتخصص.

الفرع الأول

مزايا القضاء المتخصص

دلت التجارب على أن للقضاء المتخصص مزايا يمكن أن نجملها بالآتي:

25. Edward Cazalet, op.cit., P10.

٢٦. محمد عيد محمد الغريب، مرجع سابق، ص ٨٢.

١. القضاء المتخصص أكثر كفاءة وأقدر على حسم القضايا بنجاح

إن تنوع القوانين الحديثة وتشعبها وتعقدها وتطور النزعات وتعدد اشكالها أوجبت إدخال التخصص في الميدان القضائي كغيره من ميادين الحياة، وبهذا فأن تشكيل القضاء المتخصص سيكون الحل المجدي للتعامل مع التطورات والظروف المستجدة. فهذا القضاء لطبيعة تخصصه هو أكثر قدرة وكفاءة على حسم المنازعات الناجمة عنها، وتحقيق الاستقرار والطمأنينة ليس فقط للمتقاضين بل للمجتمع. فالقاضي الذي يعد ويهيأ للعمل في المحاكم المتخصصة، يمتلك الخبرة والدراية العميقة في المجال الذي يتخصص فيه، وينبي على هذه المزية أن القاضي المتخصص سيكون بفعل خبرته وتدريبه العميق أكثر قدرة على حسم القضايا المعقدة مما لو عهد بها إلى القاضي المعتاد. كما أن أحكامه ستكون على درجة من الإتقان والجودة[٢٧]، ويكون تسبيبه لها دقيقاً.

٢. تخفيف العبء عن المحاكم

إن القضاء المتخصص يخفف العبء لا عن المحاكم العادية فحسب برفع عبء النظر في القضايا المتشابكة والصعبة عنها؛ بل سيخفف الجهد عن جهات الطعن[٢٨]؛ بسبب ما يتمتع به القاضي المتخصص من خبرة ومران وتجارب، فإن أحكامه ستكون دقيقة ومتوافقة مع حكم القانون، مما يسهل عمل جهات الطعن عند نظرها فيما يقع من طعون على أحكام المحاكم المتخصصة، ولن تحتاج إلى زمن طويل للبت في الطعون.

٣. توفير وقت القاضي

إن القضاء المتخصص يوفر للقاضي الوقت؛ ذلك أن عمل القاضي في مجال معين يجعله قادراً على الالمام بالجوانب القانونية لذلك الموضوع الماماً جيداً يمكنه من حسم القضايا في وقت محدد[٢٩] والتفرغ لمتابعة الدراسات القانونية والفقهية العميقة في المجال الذي يعمل به، مما يساهم في نضج الفكر القانوني للقاضي. على العكس من القاضي العام الذي يكون مرهقاً ومشتتاً عند النظر في قضايا متنوعة لا جامع بينها تثير مشكلات قانونية تخضع لفروع متعددة من فروع القانون[٣٠]، فهو لا يستطيع أن يطيل النظر فيها إن أراد التعمق في كل منها والرجوع إلى الاجتهادات المتعلقة بها؛ لأن ذلك سيؤدي الى تأخير حسم الدعاوى، ولا يستطيع من جانب آخر أن يحسم القضايا بسرعة دون الوصول إلى حقيقة النزاع وطبيعته؛ لأنه إن فعل ذلك خان الأمانة.

---

٢٧. احمد خليل، خصوصيات التقاضي امام المحاكم الاقتصادية، دار المطبوعات الجامعية، ط١، ٢٠٠٩، ص ١٣ وما بعدها.

28. Ibid,P.6.

29. See: Rohazar Wati Zuallcobley et al., Study on Specialized Intellectual Property Courts, Consultants, International Intellectual Property Institute, 25 January 2012, p. 8. Available at: https://iipi.org/wp-content/uploads/2012/05/Study-on-Specialized-IPR-Courts.pdf. (10/1/2019).

٣٠. فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، دار النهضة العربية،٢٠٠١، بند ١٣١، ص ٢٢١.

٤. سرعة البت في القضايا

يعد مبدأ تخصص القضاء إحدى الركائز لتحقيق سرعة الفصل في الدعاوى[٣١]، فالقضاء المتخصص يوفر على المتخاصمين الوقت؛ فتمتع القاضي بالكفاءة والمقدرة والدراية العميقة في الحقل الذي تخصص فيه سوف يسهل عليه حسم النزاع بزمن قصير بأحكام سريعة وناجزة تعطي كل ذي حق حقه[٣٢]. والقضاء المتخصص يقترب كثيراً من نظام التحكيم؛ وتشير الكثير من الإحصائيات بأن أحكام المحكمين تتسم بالسرعة واختزال الوقت، بسبب ما يتمتع به المحكمون من خبرة ودراية، وهي المزايا نفسها التي يتمتع بها القضاة المتخصصون.

٥. إجراءات تقاضي مبسطة

غالباً ما يرتبط تشكيل القضاء المتخصص بإجراءات مبسطة في التقاضي، فالقضاء المتخصص ينشأ من أجل استيعاب أوضاع ومنازعات معينة لها خصائصها؛ ولا يحقق الهدف المرجو منه ما لم يدعم بنظام خاص يتسم بتسهيل وتبسيط الإجراءات واختزالها. وهذا ما أخذ به المشرعون في العديد من الدول بإقرار نظام اجرائي خاص لعمل القضاء المتخصص. ذلك أن إخضاع القضاء المتخصص لذات الإجراءات المقررة للمرافعات في القضاء العادي قد يفقد القضاء المتخصص أهم مزاياه وهي إصدار أحكام دقيقة وسريعة[٣٣].

٦. تشجيع الاستثمار

أكدت دراسات نشرها خبراء أن تطوير الجهاز القضائي والتركيز فيه على القضاء المتخصص له أهمية في تحسين البيئة الاستثمارية[٣٤] خدمة للاقتصاد الوطني في الدول التي هي بحاجة لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، فهو يضمن سرعة حسم المنازعات المتعلقة بعقود الاستثمار وهي من الأمور التي تكون موضع اهتمام المستثمرين الأجانب. ويعد القضاء المتخصص أداة وخطوة مهمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ ويسهم مع غيره من التخصصات في الحقول الأخرى في تحقيق العدالة والحد من التهديدات البيئية ومن انتشار العنف المجتمعي وإدمان المخدرات[٣٥]، كونه يتعامل مع هذه الظواهر لا بالاستناد إلى الخبرة القانونية فحسب؛ بل بخبرة أوسع بالاستعانة بالعلوم المساعدة، مما يؤدي إلى دعم استقرار المجتمع.

---

٣١. سحر عبد الستار إمام يوسف، مرجع سابق، ص ٧٦٩.

٣٢. محمد علي سكيكر، قانون انشاء المحكمة الاقتصادية وأثره في تطوير الاقتصاد والاستثمار في ضوء التشريع والفقه والقضاء، دار الجامعيين، ٢٠٠٨، ص ١١٨.

٣٣. فراس ملحم ووفاء مساعدة، دور المحاكم والدوائر المتخصصة في التنمية الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة الى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠١٧، ص٤.

٣٤. المرجع نفسه، ص ٥.

٣٥. ينظر في هذا المعنى: رحاب مختار، المحددات الاجتماعية- الثقافية لتحقيق لتنمية المستدامة، قراءة من منظور الانثروبولوجيا المعاصرة، بحث منشور في مجلة أنثروبولوجيا، ع ٣، الجزائر، ٢٠١٦، ص ١٧.

الفرع الثاني

عيوب القضاء المتخصص

ينظر البعض نظرة سلبية الى القضاء المتخصص، مشيرين إلى أمور يظنون أنها سلبيات تحيط بهذا النظام، ويمكن أن نحصر ما وجه من مأخذ الى القضاء المتخصص بالآتي:

١. القضاء المتخصص يؤدي الى جمود العملية القضائية

فالقضاء المستعجل يحتجز القاضي في تخصصات محدودة، تقتل حيوية العمل القضائي[٣٦] وتضفي طابع الروتين على عمل القاضي، وتعوق تطوره إذا ما استمر بنظر المنازعات والدعاوى التي تدخل في صلب اختصاصه[٣٧] في حين يحتاج العمل القضائي إلى سعة نظر؛ فالقاضي عندما يطبق القانون لا ينظر إلى النص المطبق على دعوى معينة فحسب؛ بل يتعين أن ينظر نظرة شاملة الى النظام القانوني؛ لذلك فالتخصص القضائي يمكن أن يقود إلى ضيق الأفق وفقدان المنظور المتكامل للعمل القضائي، ويعزل القاضي عن مشاكل المجتمع المتنوعة، مثله في ذلك مثل العالم القابع في مختبره الذي لا يحس بما يدور حوله في المجتمع.

٢. القضاء المتخصص يؤدي الى مضاعفة عدد القضاة

فتعدد التخصصات يوجب إيجاد قضاة متعددين لشغل التخصصات المتعددة، والتي بالإمكان أن يغطيها عمل قاضي واحد. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ضياع الوقت والمال[٣٨]. ولا تقف المشكلة عند هذا الحد؛ بل إن الأخذ بنظام القضاء المتخصص يوجب أن ينتقل التخصص الى محاكم الاستئناف ومحاكم النقض، فلا يعقل أن يخول قاضي محكمة الطعن، غير متخصص، سلطة الرقابة على أحكام قاضي متخصص يفوقه خبرة في المجال الذي يقضي فيه، وهذا يستلزم إنشاء استئناف ومحاكم عليا متخصصة هي الأخرى.

٣. ضعف ثقة الجمهور

هناك انتقادات وجهت لتشكيل المحاكم المتخصصة من قاضي يساعده أعضاء المحكمة من غير القضاة من المتخصصين في مجالات معينة. فمثل هذه التشكيلات من أعضاء من غير القضاة يمكن أن تؤدي إلى إضعاف ثقة الجمهور بمثل هذه المحاكم[٣٩]، فضلاً عن أن دور القاضي فيها قد يضعف عندما يتفوق عليه أعضاء المحكمة من غير القضاة في الخبرة الدقيقة في المجال الفني الذي تسير فيه الدعوى.

---

36. Heike Gramckow and Barry Walsh, op.cit., p.7; Friederike Henke, Specialized Court System, Comparative paper analyzing the possibilities of implementing a specialized court system in India, p.4. Available at: http://www.fdrindia.org/old/publications/CourtSystemInIndia_PR.pdf. (14/1/2019).
37. Friederike Henke, op.cit., p5.
38. Ibid, p5.
39. See: Ibid, p5.

٤. ارتفاع كلفة الموارد المالية المطلوبة

إن القضاء المتخصص على عكس ما يروج له أكثر كلفة من القضاء العادي[٤٠]، فتشكيل القضاء المتخصص يلقي أعباء إضافية على الموازنة المالية للنظام القضائي؛ لاسيما عندما لا يتم اعداد دراسات متأنية لجدوى إنشاء تلك المحاكم[٤١] وما يترتب على ذلك من مضاعفة عدد القضاة والمحاكم حسب المنازعات التي سيتخصص بها القضاة وما يلزم ذلك من نفقات توفير الأمكنة التي يشغلها القضاة في المحاكم الجديدة. فالقاضي المتخصص ينظر في عدد محدد من القضايا، قد تكون الحاجة اليها كبيرة في بداية التعامل مع نوع معين من المنازعات وقد يكون ذلك مبرراً في لتشكيل المحكمة، لكن مع مرور الزمن قد تقل أو تنعدم أهمية تلك المنازعات[٤٢].

٥. التأثير على شفافية العمل القضائي

أشارت دراسات إلى أن القضاء المتخصص يؤثر سلباً على شفافية العمل القضائي؛ فتركيز التقاضي في مجال معين يؤدي الى نشوء علاقات ود بين القضاة والمحامين ممن اطّردوا للعمل في ذات المجال، وسيكون القاضي مألوفاً من الخصوم، وقد ينتج عن ذلك تأثيرات عالية من المحامين على القضاة لا نجدها في القضاء العادي، وهو ما قد يؤثر سلباً على استقلاليته ونزاهته[٤٣]، فقد لوحظ أن أغلب المتقاضين ومحاميهم في المحاكم المتخصصة هم من الفئات دائمة التردد على ذات المحاكم، وبالتالي فإن الاحتكاك والتعامل الدائم والصلة القريبة بين تلك الفئات وهيئة المحكمة ينمي احتمالية تحيز القضاة لبعض المتقاضين أو وكلائهم[٤٤].

٦. تحميل تكاليف إضافية للمتقاضين

يؤدي تشكيل القضاء المتخصص الى إلقاء أعباء على المتقاضين في الدول التي تشكل فيها المحاكم المتخصصة في العواصم أو المدن الرئيسة، كما حدث في المغرب بعد تقليص المحاكم التجارية[٤٥]، ومحكمة براءات الاختراع لجنوب افريقيا التي تقع في بريتوريا[٤٦]، وهو أمر يرهق المتقاضين ويحملهم أعباء السفر وما يرافقها من نفقات ان أرادوا التقاضي امام هذه المحاكم[٤٧]؛ بل قد يؤدي البعد إلى عزوفهم عن التقاضي فيها.

---

40. Rohazar Wati Zuallcobley et al., op.cit., p 6.

٤١. فراس ملحم ووفاء مسعادة، مرجع سابق، ص ٨.

٤٢. فعلى سبيل المثال تشير الإحصاءات الخاصة بمحكمة الجمارك الفلسطينية ان عدد القضايا الواردة اليها عام ٢٠١٤ كان ٨ قضايا، وفي عام ٢٠١٦ كان هناك ١٦ قضية لم يحسم منها سوى ٤ قضايا في ذلك العام.

43. Friederike Henke, op.cit., p4.

44. Ibid, p4; Heike Gramckow and Barry Walsh, op.cit., p7.

٤٥. فراس ملحم ووفاء مساعدة، مرجع سابق، ص ٩.

٤٦. اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، مرجع سابق، ص ١٥.

47. Friederike Henke, op.cit., p5.

٧. الإخلال بمبدأ المساواة

إن القضاء المتخصص يخل بمبدأ المساواة في المجتمع بتوفيره خدمات تفضيلية لبعض الفئات كالتجار مثلا، تميزهم عن بقية أفراد المجتمع بقضاء خاص يقدم لهم خدمات متميزة لا يستفيد منها الفرد العادي[٤٨].

٨. الإخلال بوحدة القضاء

إن القضاء المتخصص يمثل خطورة على وحدة القضاء، وإن وجود قضاة متخصصون متميزون يولد السخط من القضاء العادي على هذه الطائفة من القضاة[٤٩].

وفي اعتقادنا أن هذه المآخذ والانتقادات هي مجرد انتقادات نظرية ليس لها أساس في الواقع ولا تقلل من أهمية القضاء المتخصص ولا من مزاياه، وبالإمكان تجاوزها إذا ما تم دراسة جدوى إنشاء المحاكم المتخصصة ومراعاة القواعد والاعتبارات التي سبقت الإشارة اليها. أما فيما يتعلق بمسألة كلفة القضاة المتخصص، فعلى فرض صحة هذا الادعاء، فإنه عند المواجهة بين الجودة والمال، فان عامل الجودة يتعين أن يرجح على الاعتبار المالي. وقد ثبت من التجارب أن عامل التكلفة قد يظهر كمؤشر في بداية ممارسة القضاء التخصصي عمله، غير انه بعد حين تظهر فوائد التخصص القضائي ويتم تعويض التكاليف.[٥٠] أما القول بأن القضاء المتخصص يخل بمبدأ المساواة ويفضل مصالح فئات أو شرائح معينة على حساب بقية المواطنين، فقول غير دقيق؛ ذلك أن الغاية من انشاء قضاء متخصص في بعض المجالات، كالمجالات الاقتصادية ليس المقصود منه محاباة فئة التجار والمستثمرين؛ بل السعي لتحقيق أهداف سامية ترمي إلى معالجة بعض الاختلالات في ميادين معينة خدمة للاقتصاد الوطني وسعيا لتنميته، كما أن المحاكم المتخصصة تمنح أصحاب الحقوق ضمانات أكبر لحماية حقوقهم واستعادتها بأقرب وقت، وهو أمر من شأنه أن يؤدي الى تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين الأجانب ومن شأن ذلك تعزيز الناتج القومي وصولاً للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني

تجارب القضاء المتخصص في التشريعات المقارنة

تختلف تجارب الدول في تشكيل المحاكم المتخصصة حسب احتياجاتها وظروفها الخاصة؛ فبعض الدول تحاول عند معالجة بعض الاختلالات في مجتمعاتها أن تستعين بوسائل عديدة ومن بين هذه الوسائل تشكيل قضاء متخصص للنظر بقضايا مقيدة ترتبط بتلك الاختلالات وتساهم

48. Heike Gramckow and Barry Walsh, op.cit., p1.
49. Ibid, p9.
50. Heike Gramckow and Barry Walsh, op.cit., p3.

في معالجتها، كما هو الحال في الدول التي تستفحل فيها ظاهرة انتشار المخدرات أو غسيل الأموال والعنف الأسري. كما أن دولاً اخرى تحاول تنشيط اقتصادها وتشجيع جذب رؤوس الأموال وذلك بتوفير بيئة قانونية وقضائية مناسبة للمستثمر الأجنبي بتشكيل قضاء متخصص في القضايا الاقتصادية يكون مفيدا لتنمية الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي[٥١].

في حين أن دولاً أخرى تستعين بنظام القضاء المتخصص عندما تريد تطوير العمل القضائي في بعض الحقول؛ لا سيما عندما تتجه النية الى تطوير نظام العقوبة عن طريق الاستعانة بالخبرات التي توفرها العلوم الاجتماعية وعلم النفس والبيولوجيا وتشريح الدماغ، فتتجه الى تطوير خبرات بعض قضاتها ليس فقط في الميدان القانوني؛ بل في ميدان العلوم المساعدة وتحاول الإفادة من نظام العقوبات البديلة، وتوسيع نطاق هذه العقوبات.

كما ظهرت في الآونة الأخيرة ظواهر يتجاوز خطرها الحدود الإقليمية للدول، وامتد ضررها إلى المجتمع الدولي، الأمر الذي أصبحت فيه الحاجة ملحة لا إلى إنشاء قضاء متخصص فحسب للتعامل مع هذه الظواهر؛ بل إلى إيجاد منظومة متطورة للتواصل بين القضاء الوطني المتخصص والأجهزة التي تعمل في الاختصاص ذاته في الدول الأخرى، كما هو الحال في الجرائم الالكترونية وجرائم الإرهاب والجرائم البيئية وتلوث البحار.

وبناء على ذلك سنقسم المبحث إلى مطلبين يخصص الأول لعرض تجارب بعض الدول في مجال القضاء المتخصص، في حين يعرض المطلب الثاني تجارب القضاء المتخصص في التعامل مع الظواهر العابرة للحدود.

المطلب الأول

تجارب التشريعات المقارنة في مجال القضاء المتخصص

سنحاول التركيز في هذا المطلب على التجارب المتميزة والتي يمكن أن تعطي صورة واضحة لما رافق تجربة القضاء المتخصص من إيجابيات، وما قد يكون واجه هذه التجربة من عقبات أو صعوبات واخترنا لذلك تجربة المحاكم التجارية وتجربة محاكم العنف الاسري، وسنعرض لهاتين التجربتين في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

تجربة المحاكم التجارية الفرنسية

يعود سبب اختيار المحاكم التجارية الفرنسية كأحد نماذج القضاء المتخصص الى عراقة هذه التجربة وقدمها إذ يعود تأسيسها الى القرن الخامس عشر، وقد مرت بمراحل متعددة الى

٥١. باسم ملحم ووفاء مسعادة مرجع سابق، ص٥.

أن جرى تنظيمها في القانون التجاري[٥٢]، وما رافق انشاؤها من ردود أفعال. فهذه المحاكم تتكون من هيئات من التجار أي أن رئيس وأعضاء هذه المحكمة ليسوا من القضاة المحترفين ؛ بل هم تجار منتخبون يتم انتخابهم لمدة سنتين أو أربع سنوات من قبل هيئة انتخابية تتألف من قضاة حاليين وسابقين في المحاكم التجارية ومندوبي التجار (الذين يعملون في المجال التجاري)، والذين هم أنفسهم منتخبون في المنطقة الخاضعة لولاية المحكمة[٥٣]. ووفقاً لإحصائية جرت في (١ يناير ٢٠١٣) كان هناك في فرنسا (١٣٤) محكمة تجارية [٥٤]، والأمر الذي يثير التساؤل هو مدى دقة تسميتها بالمحاكم، وما أثاره تشكيل هذه المحاكم من انتقادات عندما لا تكون المحكمة مشكلة من قضاة، بل من تجار وصناعيين. ومع هذا فإن هذا النوع من التشكيلات يتميز بأنه لا يلقي أية أعباء مالية على خزينة الدولة، فقضاة المحاكم التجارية في فرنسا هم متطوعون لا يتقاضون أية رواتب من خزينة الدولة كما إن عبء صيانة المحاكم لا تقع على خزينة الدولة بل يكون من الرسوم التي تتقاضاها تلك المحاكم[٥٥]. فمن جهة تسمية هذه المحكمة، فليس هناك مجال للمنازعة حول وصفها بالمحكمة؛ لأن قانون التجارة الفرنسي عرف هذه المحاكم بأنها قضاء من الدرجة الأولى مكون من قضاة منتخبين ومن كاتب للمحكمة، وإن هذه المحاكم تخضع لجميع الأحكام التي تسري على الهيئات القضائية الأخرى المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية.

ووفق أحكام قانون التجارة الفرنسي فإن هذه المحاكم تشكل من تجار وصناعيين يتم انتخابهم من القطاعات التجارية والصناعية المعنية، وهؤلاء يتم اختيارهم من التجار عن طريق الانتخاب والاقتراع. وتختص بالنظر في المنازعات المتعلقة بالعقود بين التجار، أو بين مؤسسات الائتمان، أو كليهما، والنزاعات المتعلقة بالشركات التجارية أو المعاملات التجارية بين الأطراف من أي نوع[٥٦] . وإن الأحكام التي تصدر عن هذه المحاكم تخضع للطعن أمام محاكم الاستئناف العادية وهي المحاكم المكونة في الأساس من القضاة المحترفين. غير أنه على الرغم من كون تجربة القضاء التجاري الفرنسي ناجحة وفعالة على مدى قرون؛ لأن القضاة المنتخبون لتلك المحاكم يعملون في المهنة ذاتها، وهم أقرب الى الحياة التجارية في المنطقة التي تعمل فيها المحكمة، وأقرب إلى تفهم مشاكلها وطبيعة أعمالها والأعراف السائدة بينهم، كما ان لديهم تفهم لأدق تفصيلات العمل

٥٢. وذلك في المادة ١-٧٢١ وذلك بعد صدور الأمر رقم ٦٧٣-٢٠٠٦ في ٨ يونيو ٢٠٠٦ وكذلك المرسوم رقم ٢٠٠٧- ٤٣١ في ٢٠٠٧/١/٢٥.

Available at: https://www.legifrance.gouv.fr/affichOrdonnance.do?type=general&idDocument=JORFDOLE000021948052. (9/1/2019)

٥٣. للمزيد من التفصيل يراجع: سحر عبد الستار، مرجع سابق، ص ٧٧١ وما بعدها.

54. The European justice, Ordinary courts- France, Available at:

https://e-justice.europa.eu/content_ordinary_courts-18-fr-en.do?member=1. (2/1/2-19).

٥٥. سحر عبد الستار، مرجع سابق، ص ٧٧١

56. See: The European justice, Ordinary courts- Franc.

التجاري في الحقل الذي ينظرون ما يحدث فيه من خصومات، فإننا في المقابل نجد أن هناك دراسات تشير إلى وجود سلبيات في عمل القضاء التجاري الفرنسي[٥٧] يمكن ايجازها بالآتي:

١. لا تتمتع مثل هذه المحاكم بالاستقلالية التامة، وذلك للترابط القائم بين قضاتها وأهل المهنة ولكون قضاتها جزء من الطوائف التجارية التي يفصلون في خصوماتها. وهذه الروابط والتي تكون أحياناً متينة بين قضاة المحكمة وأهل المهنة تضعف استقلالية المحكمة وقد تفقد المحكمة شفافيتها وحيادها بسبب طغيان روح الزمالة، وبالتالي قد تؤثر في أحكام هذه المحاكم فتميل إلى طرف على حساب الطرف الآخر. فضلاً عن محدودية علم قضاة المحكمة في فقه القانون وتشعباته، ذلك أنّهم ليسوا من القضاة المحترفين، وهذا يضعف سلطة قضاة هذه المحكمة، ويجعلهم في تبعية لكتاب هذه المحاكم الذين لهم خبرة وتخصص في القانون.

٢. مما يضعف دور هذه المحاكم، عدم وجود محاكم طعن متخصصة للبت بالطعون التي تقع على احكام هذه المحاكم؛ وان احكامها تخضع للطعن أمام محاكم الاستئناف والنقض (العامة)، وهي محاكم ليس لها تخصص دقيق في عمل المحاكم التجارية، وهو ما يترتب عليه ضياع جهود المحكمة التجارية، عندما يكون لدى المحاكم التي تنظر الطعون اجتهاد بالنقض يختلف عن حكم المحكمة التجارية.

٣. إن كفاءة هذه المحاكم موضع شك بسبب انتماء أعضائها الى حرف معينة فينحصر المامهم وكفاءتهم بحدود تلك الحرف، فإن عرضت عليهم دعاوى خارج هذا التخصص أصبح من الصعوبة عليهم الخوض في موضوع النزاع، فإن قيل يمكن تجنب هذه الخشية بالاستعانة بالخبراء، لكن ذلك سيؤدي الى تأخير حسم القضايا، وهي قضايا لا تتحمل التأخير كون العمل التجاري يحتاج دوماً الى السرعة ولهذا قد يكون من الأجدى تشكيل هذه المحاكم من قضاة محترفين يجري تدريبهم وتثقيفهم في الإطار الذي سيمارسون العمل القضائي فيه.

ويبدو أن الانتقادات الموجهة للمحاكم الفرنسية ليس لها أساس في الواقع ولم تدعم بإحصائيات تثبت وجود خلل في أي جانب من الجوانب التي وجهت حولها الانتقادات. ولم يثبت وجود حالات تحيز أو محاباة لصالح أحد المتقاضين رفعت بشأنها دعاوى. وأن استمرار هذه المحاكم في العمل وبفعالية على مدى قرون هو دليل على نجاح هذه التجربة، فهي غير مكلفة وقريبة مكانياً واجتماعياً من المتقاضين وإن هذه المحاكم قد كسبت ثقة التجار المتقاضين أنفسهم[٥٨]. وإن الواقع

57. Hamel, lagarde et jauffret, Droit commercial, 2éd, no 65.

(مشار اليه في: سحر عبد الستار، مرجع سابق، ص٨٠١)

58. cécile untermaier, Les tribunaux de commerce, une juridiction d'exception à la croisée des Chemins, Dans Après-demain 2014/2 (N ° 30, NF), pages 25 à 26.

العملي يشهد توسعاً ملحوظا في نطاق اختصاص محاكم التجارة الفرنسية[٥٩]، ويمكن الإشارة إلى تجارب ناجحة أخرى وهي المحاكم التجارية الإنكليزية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فان للتجربة خصوصية ترتبط بتعدد التشريعات المنظمة لهذه المحاكم في الولايات المختلفة[٦٠].

وإلى جانب هذه التجارب الناجحة نجد أن هناك تجارب للمحاكم التجارية فشلت بسبب عدم الالتزام بالقواعد والمتطلبات التي أشرنا اليها في المبحث الأول، وكذلك بسبب سوء التخطيط وعدم دراسة الجدوى من إنشاء المحكمة المتخصصة. ونشير على وجه الخصوص الى التجربة في تنزانيا، إذ تشير دراسة حالة جرت عام٢٠٠٥ أن الحكومة التنزانية ،مدعومة من الوكالة الدنماركية للتنمية، قامت بإنشاء محاكم تجارية في تنزانيا وكذلك تم انشاء الشعبة القانونية في المحكمة الاتحادية العليا من أجل تشجيع الاستثمار، وكان الهدف من ذلك تحقيق كفاءة ونزاهة في حل النزاعات التجارية، وكان الاعتقاد السائد أن ذلك من شأنه أن يوفر آلية سريعة وموثوق بها لحل النزاعات وتنمية القطاع الخاص وطمأنة المستثمرين بسبب بطء العمل الروتيني في المحاكم المحلية، الا ان هذه التجربة لم يكن لها أي تأثير إيجابي وفعال في تحقيق ارتفاع في مؤشرات التنمية[٦١]، للأسباب التي ذكرناها، الأمر الذي يدفعنا الى التأكيد على ضرورة الالتزام بالقواعد والمتطلبات أعلاه عند انشاء المحاكم المتخصصة. ويلاحظ من جانب اخر أن تشكيل المحاكم التجارية المتخصصة في بعض الدول العربية كان ضرورياً لتطوير نظام التقاضي لما تحتاجه النشاطات التجارية من سرعة في البت في المنازعات المتعلقة بها وهو أمر لا يحققه القضاء العادي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالاستثمار أو بحركة رؤوس الأموال[٦٢]، إلا أن تشكيل هذه المحاكم يحتاج الى مراقبة وتقييم مستمر وذلك لحداثة التجربة ومحاولة إصلاح ما قد يشوبها من نقائص وبمعنى أخر ليست العبرة بإنشاء المحاكم وانما بتحقيق أهدافها في تحقيق العدالة والسرعة والكفاءة والشفافية من اجل جذب الاستثمار وطمأنة المتقاضين. فقد أنشئت في العديد من الدول العربية محاكم تجارية تختص في النظر في المنازعات التي تنشأ بين التجار والناجمة عن نشاطهم التجاري، ففي مصر تم تشكيل المحكمة التجارية بموجب قانون المحاكم الاقتصادية رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٠٨، وفي البحرين قرر المجلس الأعلى للقضاء إنشاء محكمتين تجاريتين وذلك بقصد سرعة الفصل في القضايا وتطبيقا لخطة إنشاء المحاكم المتخصصة. ومما هو

٥٩. للمزيد من التفصيل: انظر سحر عبد الستار، مرجع سابق، ص ٨٠٦.

60. See: Martin Partington, Introduction to the English Legal System, oxford university press, 2018, p.217.

61. David L. Finnegan, "Observations on Tanzania's Commercial Court. A Case Study", Paper for the World Bank Conference on "Empowerment, Security and Opportunity through Law and Justice," Washington, DC, 2005, p1-p7.

٦٢. الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، منشورات الأمم المتحدة،٢٠٠٧، ص ٢٠

جدير بالإشارة اليه إن مبدأ تخصص القضاء اتسع نطاقه، وتولد عنه نظام جديد وهو التخصص داخل التخصص. فميدان القضاء التجاري نفسه، أصبح واسعاً واحتاج الى تخصص داخل هذا التخصص، فنجد أن الحكومة البرتغالية استحدثت عام ٢٠١١ قضاءً متخصصاً بمنازعات الملكية الفكرية بالقانون ٤٦ /٢٠١١، وسحبت الاختصاص بنظر هذه المنازعات من اختصاص المحكمة التجارية في لشبونة[٦٣].

الفرع الثاني

محاكم العنف الأسري

تجمع محكمة العنف الأسري بعضاً من اختصاصات محاكم الأسرة واختصاصات محاكم الأحداث ومحاكم الطفل. وإذا كانت محاكم الاسرة مختصة بشؤون العائلة ومحاكم الأحداث مختصة بجنوح الأطفال، فإن محاكم العنف الأسري تجمع بين بعض اختصاص هاتين المحكمتين، وترسم حدود اختصاصاتها التشريعات المنشئة لهذه المحاكم[٦٤]. فظاهرة العنف الأسري تعد من المؤشرات المهمة التي يعتمدها علماء الاجتماع عند دراسة الاختلالات التي تحصل في مجتمع معين، لارتداد آثارها وانعكاسها على الأطفال، ولأنها قد تمس وتمحق وجود العائلة ككيان اجتماعي؛ لذلك فإن الإحصائيات التي تنشرها دوائر الشرطة أو المحاكم في مختلف الدول تعتمد كبيانات مهمة في كثير من الدراسات التي تصدرها مراكز البحوث الاجتماعية، ولا يقف الامر عن هذا الحد؛ بل ان المتخصصين في علم النفس ينظرون إلى إرهاصات هذه الظاهرة ومدى انعكاسها على الأطفال الذين يعيشون في كنف الأسرة نظرة جدية ويولونها اهتماما متزايدا لها عند محاولة اصلاح الجوانب السلبية في أي مجتمع. فالنظريات التي ما زالت مستقرة في علم النفس تؤكد على ان السنوات الاولى من حياة الطفل مهمة في تكوين شخصيته ورسم الأطر المحددة لحياته المستقبلية، ولهذا تحاول كثير من الدول مراقبة ما يحدث من اختلالات اجتماعية داخل الاسرة؛ لا سيما بعد انتشار ظاهرتي الطلاق والعزوف عن الزواج، وتنشئ أجهزة متخصصة لمتابعة الطفل عند ملاحظة معلميه في المدرسة مثلاً لآثار العنف البادية عليه أو عند تغيبه عن الدراسة، وتحاول إصلاح ما يمكن إصلاحه بوسائل شتى. ذلك ان إهمال إصلاح الخلل داخل الاسرة في حياة الطفل المبكرة قد يتسبب في جنوح الأحداث في الاسرة التي يحدث فيها العنف الاسري او التسرب من الدراسة؛ بل قد تكون تلك الأسر بيئة خصبة لإنتاج مجرمين مستقبليين.

وقد أثبتت التجارب والدراسات في أستراليا والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة أهمية وجود محاكم أسرة متخصصة، لعدم كفاية الوسائل التقليدية التي يتبعها القضاء العادي

٦٣. اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، مرجع سابق، ص ٥.

64.See: Specialist Domestic and Family Violence Court, in Southport Available at: https://aija.org.au/research/resources/family-violence-and-family-violence-courts/. (17/1/2019).

في معالجة قضايا الأسرة. فلا تكفي الإجراءات التقليدية لمعالجة الخلل[٦٥]؛ بل يمكن أن تتعقد المشكلة عندما يزج بالزوج المعتدي في السجن فتنقطع عن الاسرة الموارد المالية ومتطلبات الحياة الأساسية؛ لهذا فإن العقوبات البديلة تكون مهمة في هذا المجال، وان الخبرة القانونية البحتة في تقرير العقوبات البديلة تبدو غير كافية، ويتعين أن يتسع تخصص القاضي في المحاكم الخاصة بالأسرة الى الإلمام بالنظريات الاساسية في علم الاجتماع وعلم النفس، إذ تتطلب من القاضي نفسه مواصفات محددة، وعلى وجه الخصوص القدرة والحيوية على التفاعل المباشر مع المتقاضين والانفتاح على الأفكار، والخبرة الكافية في العديد من المجالات والحقول مثل الخبرات في ميدان الصحة النفسية والعقلية والاجتماعية للطفل، مع إمكانية الافادة من خبراء في علم النفس وعلم الاجتماع، فهذه المحاكم يتعين أن تضم اختصاصات متعددة في مجالات الضبط والمراقبة والطب النفسي وطب الاطفال والمحققين المتخصصين في قضايا الاحداث والموظفين الإداريين المدربين على التعامل مع الأحداث[٦٦]، ويمكن أن تعد المحاكم المتخصصة في العنف الأسري من أهم التجارب في مجال القضاء المتخصص؛ لأنها لا تقوم بوظيفة قضائية تقتصر على تطبيق القانون فحسب؛ وانما تهدف الى ابعد من ذلك في السعي لإصلاح الاختلالات الاجتماعية التي تعصف بالأسرة. فلا يكفي الاستعانة بالخبراء؛ بل يتعين أن يكون لدى القاضي ذاته إلمام واف بالعلوم التي يتخصص بها الخبراء وإلا سيكون دوره سلبيا وتابعا للخبراء، وهذا قد يضعف استقلاليته ويضعف سلطته في إدارة المحكمة. ويمكن الإشارة إلى بعض المتطلبات الخاصة التي يتعين مراعاتها عند تشكيل محاكم العنف الاسري تضاف الى المتطلبات العامة المشار اليها في المبحث الأول. وهذه المتطلبات هي:

١. يتعين أن تكون محكمة العنف الأسري أقل رسمية من المحاكم الأخرى، بمعنى عدم التشدد في الجانب الاجرائي والتنظيمي؛ لا سيما أنها تتعامل مع أطفال ونساء وأشخاص من عائلة واحدة.

٢. أن يكون اختيار مقر هذه المحاكم خارج أروقة ومجمعات المحاكم العادية، لتجنب اختلاط النساء والأطفال والازواج بأصحاب السوابق، وجرح مشاعرهم بالاطلاع على مناظر مؤذية وهم في طريقهم إلى قاعات المحاكمة. كما أن قضايا الاسرة تختلف عن القضايا التي تنظرها المحاكم العادية والتي تقوم في الأساس إما على الخصومة او الجريمة، في حين أن ما تنظره محاكم الاسرة من قضايا لا تنبع من خصومة حقيقية؛ بل هي أمور تحدث في محيط الأسرة بسبب اختلالات سلوكية أدت الى تدخل القضاء، وهو ما يبرر عدم الجمع بين هذه الحالات الاسرية وبقية القضايا التي تنظرها المحاكم تحت سقف واحد وفي بناية واحدة.

---

65. Heike Gramckow and Barry Walsh, op.cit., p4.

66. William M. Kephart, The Family Court: Some Socio-Legal Implications, Washington University Law Review, 1955, Issue 1, p 61.Available at: http://openscholarship.wustl.edu/law_lawreview/vol1955?utm_source=openscholarship. (13/1/2019)

٣. يجب أن يوضع في الحسبان أن يكون الهدف الرئيس من إنشاء هذه المحاكم المحافظة على الاسرة من التفكك ومعالجة الاختلالات الأسرية التي قد يتولد عنها جنوح الأطفال، وأن تجري هذه المعالجة في وقت مبكر والا أصبحت دون فائدة ولا جدوى، وأن تراعي المحكمة أن يكون هدفها في كل مراحل التقاضي التوفيق وإصلاح ذات البين وتقريب وجهات النظر. ويتعين عليها أن تجعل للوسائل البديلة الأولوية على العقوبة. وأن تكون الغاية من استخدام الوسائل البديلة الوقوف على مشاكل الأسرة من جوانبها كافة بالبحث عن أسباب النزاع وإيجاد الحلول الناجعة لها. فمن مصلحة الدولة تعزيز الأسرة والحفاظ عليها لتبقى متماسكة؛ لأنه إذا ضعفت العلاقات الأسرية في مجتمع ما، ضعفت الدولة تبعاً لذلك.

٤. يتعين الاستعانة في هذه المحاكم بنظام المعونة القضائية عند عدم قدرة الأسرة على دفع تكاليف الرسوم القضائية ويتعين أن تتحمل الدولة دفع أجور المحامين وإلا ستفقد تلك المحاكم بعضاً من مبررات وجودها.

ويتعين التنويه إلى اختلاف مسميات هذه المحاكم من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تسميها محاكم الأسرة وتوسع اختصاصها ليشمل الجانب المدني والجزائي من النزاعات الأسرية، بينما تقصر دول أخرى اختصاصات محاكم الأسرة على قضايا الأحوال الشخصية دون الأفعال الجنائية كما هو الحال في مصر؛ لهذا يتعين الرجوع إلى التشريع المنشئ لمحكمة الأسرة لمعرفة سلطات هذه المحاكم وحدود تخصصها.

و من التجارب المعروفة في ميدان محاكم الأسرة، محكمة الأسرة التي أنشئت في الولايات المتحدة عام ١٩١٤ في ولاية أوهايو[٦٧]، كذلك محكمة الأسرة في اليابان التي أنشئت سنة ١٩٤٩[٦٨] . وفي دبي فإن محكمة الأحوال الشخصية تقدم، بالإضافة الى اختصاصها بنظر جميع الدعاوى المتعلقة بالأسرة، خدمات الإصلاح والتوجيه الأسري[٦٩]. وفي الشارقة تم استحداث محكمة الأسرة عام ٢٠١٨ وهي تشغل بناية متميزة مستقلة بعيدة عن مجمع القضاء العادي، وفي البحرين فإن محكمة الأسرة تقع في مجمع مستقل وبدأ هذ المجمع عمله مع بداية العام القضائي ٢٠١٧[٧٠].

المطلب الثاني

تجارب القضاء التخصصي في الظواهر العابرة للحدود

من الظواهر التي برزت إرهاصاتها في المجتمع الدولي ظاهرة الجرائم الالكترونية وجرائم

67. Ibid ,p 61.

68. MeryII dean, FAMILY COURTS IN JAPAN, 2nd ed., United Kingdom, 2002, p349.

٦٩. دائرة القضاء، متوفر على الموقع الآتي:
https://www.adjd.gov.ae/AR/Pages/Family-guidance.aspx.(17/1/2019)

٧٠. وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، متوفر على الموقع الآتي: http://www.moj.gov.bh. (٢٠١٩/١/٢١)

الإرهاب، وقد اتسع نطاق هذه الجرائم إلى حد دفع البعض للقول « إن المجتمع الدولي قد خسر معركته في مواجهة هذه الجرائم »[٧١] أو على الأقل عجز عن التصدي لها، وذلك بسبب اتساع ميدان هذه الجرائم واستخدامها تقنيات عالية، وارتكابها في دول لكن نتائجها تظهر في دول أخرى، وسنعالج هاتين الظاهرتين في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

القضاء المتخصص في الجرائم الالكترونية

أظهرت دراسات عديدة[٧٢] أن الجرائم الإلكترونية تتطور بسرعة ويصعب التنبؤ بما يستجد من صورها ومساراتها[٧٣] وأنّ آثارها عابرة للحدود، ويعجز القضاء العادي عن حسم القضايا المرتبطة بها؛ لأن النظر والفصل في هذه الجرائم يحتاج إلى خبرات عالية في تقنية المعلومات لا يملكها القضاة العاديون في حين أن الجناة في هذه الجرائم يملكون خبرات عالية في مجال تقنية المعلومات، واستطاع بعضهم اختراق حسابات بنوك عالمية معروفة واختراق أنظمة المعلومات لجهات استخبارية عالمية؛ لهذا عقدت ندوات ومؤتمرات وورش عمل لمواجهة هذه الظاهرة. وتتجلى خطورة هذه الجرائم في أن ركنها المادي يبدأ في بلد ما لكن آثارها تمتد إلى غيره من البلدان؛ بل قد تمتد اضرارها إلى شبكة المعلوماتية في العالم، ومن جهة أخرى فإن الجناة في هذه الجرائم هم من المحترفين وعلى درجة عالية من الذكاء والكفاءة في ميدان تقنيات الحاسوب[٧٤]. وأحياناً يتفوق الجناة في هذه الجرائم على المتخصصين الذين تستعين بهم الشركات الكبرى والمصارف العالمية لحماية منظوماتها الأمنية.

وحملت هذه الخصوصية العديد من الحكومات على الاستعانة بالقضاء المتخصص لمواجهة هذه الجرائم؛ لأنه من الصعوبة بمكان على القضاء العادي، التعامل مع هذه الجرائم إذا ما نظرت الدعاوى من قضاة ليست لهم دراية أو خبرة فنية في مجال تقنية المعلومات. وقد لا يكون مجدياً لمواجهة هذه الجرائم الاكتفاء بإنشاء المحاكم المتخصصة، بل يتعين أن تتوسع مهام هذه المحكمة للتواصل مع المحاكم الأخرى في بقية الدول. وبمعنى آخر، إن نجاح القضاء المتخصص للنظر هذه الجرائم يتوقف على التمتع بمواصفات خاصة أن يستعين بوسائل إجرائية معينة تتناسب مع طبيعة هذه الجرائم. لهذا نجد أن كثيراً من المؤتمرات الدولية دعت إلى إعداد أعضاء جهات التحقيق

---

٧١. عبد الرحمن الطحان، مخاطر الجرائم الالكترونية، بحث منشور ضمن وقائع مؤتمر الجرائم المعلوماتية، جامعة جرش الأردن، ٢٠١٥، ص ٢٦.

٧٢. يمكن الاطلاع على هذه الدراسات في المرجع السابق، ص ٢٩.

٧٣. أنيس بن علي العذار وخالد بن عبد الله الشافي، الإرهاب الإلكتروني، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، جامعة عجمان الإمارات العربية المتحدة، السنة الثالثة، ع ٥، ٢٠١٧، ص ٢٢٠.

٧٤. المرجع نفسه، ص ٢٣٠.

والقضاة وتأهيلهم وتدريبهم على كيفية التعامل مع الجرائم الالكترونية[٧٥] وإلى إنشاء قضاء متخصص وتعاون دولي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات[٧٦] وهو الأمر الذي نؤيده.» ويؤكد الكثير من رجال القانون على ضرورة إنشاء محكمة الكترونية لسد الفجوة القانونية التي أحدثها التطور التكنلوجي الهائل في السنوات الأخيرة[٧٧]». وقد خطت بعض الدول خطوات في هذا الاتجاه وتبنت انشاء نيابة متخصصة لجرائم تقنية المعلومات[٧٨]. كما أن دولا أخرى أنشأت محاكم متخصصة في هذا المجال كسوريا.

الفرع الثاني

القضاء المتخصص في جرائم الإرهاب

إن جرائم الإرهاب هي الأخرى جرائم عابرة للحدود، ولا توجه، في الغالب، ضد شخص بالذات ليسهل ضبط مرتكبيها بمعرفة روابط ذلك الشخص السابقة للاستدلال من خلالها على سبب ارتكابها ضده؛ بل هي جرائم توجه ضد ابرياء يتواجدون صدفة في المكان والزمان الخطأ. والغاية من هذه الجرائم، الترويع بغية فرض مواقف معينة. وأن الشبكات الإرهابية تمتد تنظيماتها الى دول متعددة، وتتلقى تمويلات سرية يصعب رصدها؛

لذلك فان التصدي لهذه الجرائم عن طريق القضاء العادي يكون غير مجد، ويفترض عند التعامل مع هذه الجرائم أن يتوفر في البلد الذي تكثر فيه هذه الجرائم قضاء يمتلك تخصصا عاليا يمكنه من التعامل مع هذا النوع من الجرائم التي يصعب اثباتها بالأدلة التي تثبت بها الجرائم العادية. فالأدلة التي توجه ضد الجناة فيها غالبا ما تكون متحصلة من شبكات معلوماتية سرية أو أجهزة مراقبة ومتابعة متخصصة تستخدم أرقى وأحدث أجهزة الرقابة وتمتلك بنوك معلومات متطورة بالتعاون مع المنظمات الدولية والأجهزة القضائية في الدول الأخرى. وهذه الخصوصية أوجبت أن يعهد أمر النظر في قضايا جرائم الإرهاب الى قضاء متخصص له الخبرة والمقدرة على فهم ومعرفة هذه الجرائم ودراسة أبعادها، كما يفترض بهذا القضاء المتخصص أن تكون له القدرة على التواصل مع الاجهزة القضائية في الدول الاخرى والتي تعمل في الميدان نفسه، وقد أوصت العديد المؤتمرات الدولية بضرورة إنشاء قضاء متخصص بجرائم الإرهاب بغية الحد من هذه الجرائم. وقد باشرت بعض الدول بإنشاء قضاء متخصص في هذه الجرائم، فنجد أن قانون

---

٧٥. تنظر توصيات مؤتمر الجرائم المعلوماتية الذي عقدته جامعة جرش- الأردن في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٥.

٧٦. تنظر توصيات المؤتمر الدولي الثالث لمكافحة جرائم تقنية المعلومات المنعقد في أبوظبي بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩.

٧٧. عبد العال الديربي ومحمد صادق إسماعيل، الجرائم الالكترونية، دراسة قانونية وقضائية مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة، ط١، ٢٠١٢، ص ١٢٢.

٧٨. ينظر القرار الوزاري الصادر في دولة الامارات العربية المتحدة رقم (٢٢٠) لسنة ٢٠١٧ بإنشاء النيابة الاتحادية لجرائم تقنية المعلومات ومقرها في أبوظبي.

مكافحة الإرهاب المصري رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ قد خصص في المادة (٥٠) دائرة أو أكثر لنظر الجنايات من الجرائم الإرهابية. غير أنه يجب التنبيه إلى وجوب الحذر عند تشكيل هذه المحاكم، ويتعين أن يكون تشكيلها ضمن القضاء العادي وأن تتوفر للمتهمين فيها ضمانات المحاكمة العادلة وأن تخضع أحكامها الى رقابة محكمة النقض خشية أن تتحول هذه المحاكم إلى محاكم استثنائية، وتخرج عن مبدأ القاضي الطبيعي. فالمحاكم المتخصصة أصلح للمتهم لما يتمتع به قضاتها من كفاءة طالما لا تنتقص من ضمانات المحاكمة العادلة. وقد لوحظ أنه قد تجتمع الجريمة الإلكترونية مع جريمة الإرهاب لتكونا جريمة واحدة هي جريمة الإرهاب الإلكتروني التي أضحت ظاهرة أكثر خطورة وتعقيداً[٧٩].

الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج

١. إن التخصص دخل مجالات الحياة كافة، إلا أن ظهوره في العمل القضائي تأخر بسبب الجدل حول جدوى وجوده وفرص نجاحه، وما إذا كانت مزاياه ترجح على عيوبه.

٢. ان القضاء المتخصص يرمي لتوفير قضاة على درجة عالية من الكفاءة والخبرة للتفرغ للفصل في منازعات معينة لها خصوصية تحتاج إلى أفراد محاكم خاصة بها. وأن القضاء المتخصص يختلف عن تخصيص القضاء وعن المحكمة المخصصة، كما يختلف عن القضاء الاستثنائي والخاص.

٣. للقضاء المتخصص مميزات عديدة ترجح على ما نسب اليه من عيوب تحتمل النقاش

٤. هناك تجارب ناجحة لكثير من الدول في ميدان القضاء المتخصص، كما في فرنسا والمملكة المتحدة والكثير من الدول العربية، في حين أن هناك دولاً لم تنجح فيها تجربة القضاء المتخصص، بسبب عدم الالتزام بالقواعد والمتطلبات التي يتعين مراعاتها قبل انشاء المحاكم المتخصصة.

٥. ظهرت في الآونة الأخيرة ظواهر عابرة للحدود كالجرائم الإلكترونية وجرائم الإرهاب تحتاج إلى قضاء متخصص مؤهل، وله القدرة على التواصل مع الأجهزة المماثلة في الدول الأخرى.

---

٧٩. أنيس بن علي العذار وخالد بن عبد الله الشافي، مرجع سابق، ص ٢٢٠ وما بعدها.

ثانياً: التوصيات

١. من الضروري عند تبنى تجربة القضاء المتخصص توفير بيئة تشريعية تنظم عمل هذا القضاء، وتحدد نطاق عمله وتدعم وتوفر له قضاة أكفاء عن طريق التدريب والتأهيل.

٢. لابد من دعم القضاء المتخصص بقوانين إجرائية خاصة توفر البساطة في إجراءات التقاضي أمامه بما يوفر السرعة في حسم القضايا المعروضة عليه.

٣. يتعين قبل الشروع بإنشاء القضاء المتخصص مراعاة المتطلبات والقواعد الأساسية التي لا يمكن ان يكتب للقضاء المتخصص الفعالية والنجاح دون الالتزام بها.

إنشاء محاكم متخصصة بجرائم الإرهاب والجرائم الالكترونية وجرائم البيئة وتلوث البحار.

٥. يتعين عند إنشاء محاكم العنف الأسري أن لا تقتصر مهمة القضاء فيها على تطبيق القانون فحسب؛ بل حماية الاسرة من التفكك وحماية الأطفال من الجنوح، والاستعانة بالعلوم المساعدة.

٦. تبادل الخبرات بين الدول، في مجال القضاء المتخصص، واجراء الدراسات المشتركة التي تساهم في نقل عوامل النجاح من دولة الى أخرى.

٧. اعتماد نظام التفرغ للقاضي المتخصص وتهيئة الفرص له للسفر ومعاينة تجارب القضاء المتخصص في الدول الأخرى للإفادة من التطبيق العملي السائد في الدول التي لها تجارب ناجحة في هذا الصدد.

٨. اعتماد التقنيات الحديثة في المحاكم المتخصصة، فلا يمكن للقضاء أن يتطور دون أن يأخذ بنظر الاعتبار الإنجازات العلمية والتقنية الحديثة.

٩. نشر الأحكام التي تصدر عن القضاء المتخصص بموقع على الويب لتحقيق الشفافية ونشر الثقافة القانونية وتوسيع قاعدة المستفيدين من خبرات القضاء المتخصص.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

١. الكتب والبحوث وأوراق العمل:

أحمد خليل، خصوصيات التقاضي أمام المحاكم الاقتصادية، دار المطبوعات الجامعية، ط١، ٢٠٠٩.

٢. أحمد ماهر زغلول، قواعد المرافعات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

٣. أنيس بن علي العذار وخالد بن عبد الله الشايع، الإرهاب الإلكتروني، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، جامعة عجمان الإمارات العربية المتحدة، السنة الثالثة، ع ٥، ٢٠١٧

٤. جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط ٣، ١٤١٤ ه، جذر (خصص).

٥. رحاب مختار، المحددات الاجتماعية- الثقافية لتحقيق لتنمية المستدامة، قراءة من منظور الانثروبولوجيا المعاصرة، بحث منشور في مجلة أنثروبولوجيا، ع ٣، الجزائر، ٢٠١٦.

٦. سحر عبد الستار إمام يوسف، محاكم التجارة في القانون الفرنسي، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ع٢، ٢٠١٠.

٧. عبد الرحمن الطحان، مخاطر الجرائم الالكترونية، بحث منشور ضمن وقائع مؤتمر الجرائم المعلوماتية، جامعة جرش الأردن، ١٠١٥.

٨. عبد العال الديري ومحمد صادق إسماعيل، الجرائم الالكترونية، دراسة قانونية وقضائية مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة، ط١، ٢٠١٢.

٩. عبد الله سعيد فهد الدوا، المحاكم الخاصة والاستثنائية وأثرها على حقوق المتهم، دراسة اقتصادية مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية،٢٠١٢.

١٠. عبد الوهاب عبدول، المحاكم المتخصصة كوسيلة للارتقاء والعدالة، نموذج المحاكم الاتحادية المتخصصة في الإمارات العربية المتحدة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم، العليا والتمييز والنقض والتعقيب في الدول العربية، المنعقد في الفترة من ٢٤-٢٦ سبتمبر، ٢٠١٣.

١١. فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، دار النهضة العربية،٢٠٠١.

١٢. فراس ملحم، وفاء مساعدة، دور المحاكم والدوائر المتخصصة في التنمية الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة الى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

١٣. محمد علي سكيكر، قانون انشاء المحكمة الاقتصادية وأثره في تطوير الاقتصاد والاستثمار في ضوء التشريع والفقه والقضاء، دار الجامعيين، ٢٠٠٨.

١٤. محمد عيد محمد الغريب، القضاء الجنائي المتخصص وفكرة انشاء المحاكم الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، ع ٤٠ لسنة ٢٠٠٦.

١٥. مصطفى المتولي قنديل، التخصص والتكامل وفقاً لقانون المحاكم الاقتصادية، نحو مفهوم جديد لبعض مبادئ التقاضي، بحث منشور في مجلة الأمن والقانون، المجلد ٢٠، العدد ٢، أكاديمية شرطة دبي، ٢٠١٢.

١٦. ن. ج. كولسون، في تاريخ التشريع الإسلامي، ترجمة وتعليق محمد أحمد سراج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٢.

ب. الوثائق

١. اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، آليات لتسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة، مساهمات مقدمة إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الدورة الحادية عشر، جنيف، من ٥-٧ سبتمبر ٢٠١٦.

٢. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، منشورات الأمم المتحدة،٢٠٠٧.

٣. توصيات مؤتمر الجرائم المعلوماتية الذي عقدته جامعة جرش- الأردن في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٥.

٤. توصيات المؤتمر الدولي الثالث لمكافحة جرائم تقنية المعلومات المنعقد في أبوظبي بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩.

ثانياً: باللغة الأجنبية

1. Aria Freiberg, Specialized Courts and Sentencing , Paper presented at the Probation and Community Corrections: Making the Community Safer Conference convened by the Australian Institute of Criminology and the Probation and Community Corrections Officers' Association Inc. and held in Perth, 23-24 September 2002. Available at: https://iipi.org/wp-content/uploads/2012/05/Study-on-Specialized-IPR-Courts.pdf .(2/1/2019)
2. Michael Moore, The Role of Specialist Courts - an Australian Perspective, 2001, p.1. Available at: http://classic.austlii.edu.au/au/journals/FedJSchol/2001/11.html.(2/1/2019).
3. Bert Essenberg, Labour courts in Europe, International Institute for Labour Studies Geneva, 1986.

4. Edward Cazalet, "Specialised Courts: Are They a 'Quick Fix' or a Long-Term Improvement in the Quality of Justice?" (Washington, DC: World Bank, 2001), p 9. Available at: https://www.inprol.org/resource/10136/specialized-courts-are-they-a-quick-fix-or-a-long-term-improvement-in-the-quality-of. (2/1/2019)
5. Ministry of Justice, "Tribunals Guidelines: choosing the right decision-making body equipping tribunals to operate effectively", (New Zealand: 2015).Available at: http://www.justice.govt.nz/assets/Documents/Publications/tribunal-guidelines-201511.pdf.(13/1/2019)
6. Heike Gramckow and Barry Walsh, Developing Specialized Court Services International Experiences and Lessons Learned, Working Paper, The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, 2013, Available at: http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/688441468335989050/pdf/819460WP0Devel00Box379851B00PUBLIC0.pdf.(13/1/2019).
7. Rohazar Wati Zuallcobley et al., Study on Specialized Intellectual Property Courts, Consultants, International Intellectual Property Institute, 25 January 2012. Available at: https://iipi.org/wp-content/uploads/2012/05/Study-on-Specialized-IPR-Courts.pdf. (10/1/2019).
8. cécile untermaier, Les tribunaux de commerce, une juridiction d'exception à la croisée des Chemins, Dans Après-demain 2014/2 (N ° 30, NF).
9. Martin Partington, Introduction to the English Legal System, oxford university press, 2018.
10. David L. Finnegan, "Observations on Tanzania's Commercial Court. A Case Study" (Paper for the World Bank Conference on "Empowerment, Security and Opportunity Through Law and Justice," Washington, DC, 2005).
11. William M. Kephart, The Family Court: Some Socio-Legal Implications, Washington University Law Review, Volume 1955 | Issue 1,p 61.Available at: http://openscholarship.wustl.edu/law_lawreview/vol1955?utm_source=openscholarship. (13/1/2019).
12. The European justice, Ordinary courts- France, Available at https://e-justice.europa.eu/content_ordinary_courts-18-fr-en.do?member=1. (2/1/2019).